إدانة لافارج بتمويل الإرهاب في سوريا: حكم تاريخي في مشوار الكفاح من أجل مُساءلة الشركات

باريس وبرلين، 13 نيسان/أبريل 2026 - أدانت محكمة باريس الجنائية لافارج وأربعة من كبار المسؤولين التنفيذيين السابقين بتهمة تمويل الإرهاب وانتهاك العقوبات الدولية. يعدُّ هذا الحكم نقطة تحوُّل رئيسية في مشوار الكفاح من أجل مُساءلة الشركات، وصدر الحكم بعد عشر سنوات من تقديم شيربا والمركز الأوروبي لحقوق الإنسان والموظفين السوريين السابقين بلافارج شكوى، بيد أن العدالة لم تتحقَّق بالكامل بعد للموظفين السوريين الذين ما زالوا ينتظرون التعويضات.

أدانت المحكمة لافارج وأربعة مدراء تنفيذيين سابقين بتمويل جماعات إرهابية (منها تنظيم الدولة الإسلامية) بمبلغ قدره 5.5 مليون يورو بين عامي 2013 و2014 للحفاظ على مصنع الأسمنت في سوريا قيد التشغيل أثناء الحرب الأهلية بالرغم من المخاطر التي تعرَّض لها موظفوها، وفرضت المحكمة الغرامة القصوى على الشركة وعقوبات بالسجن تتراوح بين ثلاث وست سنوات على المدراء التنفيذيين السابقين.

كما أُدين أربعة أفراد آخرين: اثنان من مدراء الأمن المحليين واثنان من الوسطاء أحدهما رجل الأعمال السوري فراس طلاس.

يُعدُّ هذا القرار حدثًا تاريخيًا على مستويين: فهي المرة الأولى التي تُدان فيها شركة فرنسية بتمويل منظمات إرهابية، علاوةً على عدم انطواء أي قضية أخرى متعلِّقة بتمويل الإرهاب نظرت فيها المحاكم الفرنسية في السابق على مثل هذه المبالغ الطائلة.

حكم تاريخي لمُساءلة الشركات

توصَّلت محكمة باريس الجنائية إلى أنَّ لافارج أنشأت نظامًا للمدفوعات للجماعات المُسلَّحة للحفاظ على تشغيل مصنعها السوري وحماية مصالحها الاقتصادية واستخدمت ترتيبات مالية غير شفَّافة لإخفاء هذه المدفوعات والمستفيدين منها.

ورأت المحكمة أن القرارات المُشتَرَكة لكبار المسؤولين التنفيذيين في مقر باريس والفرع السوري هي التي جعلت تلك الترتيبات ممكنة وأن تلك القرارات اتُّخِذَت بما يخدم مصلحة مجموعة لافارج. وأضافت المحكمة أنَّ تحميل المدراء التنفيذيين المسؤولية الفردية لا يعني تهرُّب الشركة مُتعدِّدة الجنسيات من تحمُّل المسؤولية.

تشكِّل إدانة لافارج بتمويل الإرهاب من خلال فرعها السوري سابقة قانونية، حيث لم يعد بإمكان الشركات الفرنسية الأم الاختباء خلف فروعها الأجنبية للتهرُّب من المسؤولية. وهذا انتصار كبير في مجال مكافحة إفلات الشركات مُتعدِّدة الجنسيات الضالعة في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من العقاب.

وصرَّح موظفو لافارج السابقون الذين حضروا المحاكمة: "كانت لافارج على دراية بما يحدث لنا - نقاط التفتيش والتهديدات والخوف اليومي - لكنَّها اختارت المجازفة بحياة موظفيها من أجل الربح. نحن، كموظفين سابقين في لافارج أدلوا بشهاداتهم، ونيابةً عن عدد كبير من الزملاء السابقين لكل منهم قصة معاناة مختلفة، متحدون في ثقتنا في منظومة العدالة في فرنسا وفي يقيننا بأنَّ ما تحمَّلناه لن يمر دون عقاب. قد نشعر بخيبة أمل الآن، ولكن بعد عشر

سنوات وبالرغم من أننا ما زلنا دون تعويضات أو اعتراف بمعاناتنا، إلا أنَّنا لن نستسلم وسنستمر في المُطالبة بحقوقنا وبالعدالة التي نستحقها".

لا تزال التعويضات بعيدة عن متناول موظفي لافارج السابقين

انضم أكثر من 190 موظفًا سوريًا سابقًا بلافارج إلى القضية كأطراف مدنية. ووصفت المحكمة شهادات حوالي عشرة منهم بأنَّها قُدِّمت "بقوة ودقة وكرامة وإنسانية" خلال المحاكمة. وروى العشرة تفاصيل حياتهم اليومية التي تأثَّرت بالتهديد بالفصل والخطف وعبور مناطق تحت نيران القناصة وعبر نقاط التفتيش والتفجيرات وخطر انتقام الجماعات المُسلَّحة.

رغم ذلك قضت المحكمة بعدم أحقيتهم في الحصول على تعويضات، وخلصت إلى أنَّه لا يمكن اعتبار الأفراد ضحايا لتمويل الإرهاب. بهذا سيترك الموظفون السوريون السابقون المحكمة خالي الوفاض بعد أكثر من عقد من الأحداث وسيضطرون للانتظار لفترة أطول حتى تتحقَّق العدالة، حيث تحول العديد من العقبات دون الانتصاف وبالتالي التحقيق الكامل للعدالة للمتضررين من سلوك الشركات مُتعدِّدة الجنسيات.

التواطؤ في الجرائم ضد الإنسانية: هل ستنعقد محاكمة أخرى؟

تتزامن الفترة التي موَّلت فيها لافارج تنظيم الدولة الإسلامية مع الفظائع المُرتَكَبَة ضد المدنيين السوريين وبداية الإبادة الجماعية للشعب الإيزيدي. **لا تزال لافارج تحت التحقيق بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية**، وهي تهمة تفوق تمويل الإرهاب لأنَّها تتعلق بتأجيج أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي. ومن الأهمية بمكان أن تُعرض هذه القضية على المحكمة بعد ما يقرب من 8 سنوات من التحقيق القضائي. ستواصل شيربا والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان (كأطراف مدنية في هذه القضية) دعم الموظفين السوريين السابقين والمطالبة بتحقيق العدالة.

الدور الحاسم للمجتمع المدني إلى جانب المحاكم

لمنظمات المجتمع المدني والصحفيين الاستقصائيين - باعتبارهم قوى موازِنة - دور كبير في مكافحة جرائم الشركات. هذه المحاكمة مثلًا هي نتيجة للشكوى المُقدَّمة في عام 2016 من شيربا والمركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان وموظفي لافارج السابقين، وتلت الشكوى عشر سنوات من أعمال المُناصَرة والتحقيقات القضائية.

هذه القضية تذكير صارخ بأن العدالة هي حجر الزاوية في سيادة القانون ووسيلة حاسمة في الكفاح من أجل مُساءلة الشركات. ولا بُدَّ من أن تظل السلطة القضائية مستقلة وأن تزوَّد بالموارد الكافية عند مواجهة الجهات الفاعلة ذات الأموال الطائلة والتأثير الإعلامي والسياسي الكبير.